الفصل التاسع

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من بُعث بخاتمة الرسالات وبعد..

وفي ختام الدراسة، أشكر الله العلي القدير على إتمام هذه الدراسة وتحقق الأهداف التي جاءت في بداية الدراسة والمستهدف تحققها من قبل الباحث، وأسال الله تعالى أن ينفعني بهذا الجهد وأن ينتفع بهذه الدراسة المختصين والمعنيين وكافة أفراد المجتمع. ولا يسع الباحث إلا أن يقدم خلاصة أهم النتائج والتوصيات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النتائج

. تبين للباحث أن من اهم أسباب الفساد الإداري والمالي في سلطنة عُمان كما هو الحال في باقي الدول العربية بأنها ظاهرة ليست آنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن، وإن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي هذه الظاهرة، وهو ما يولد شعور دائم بالظلم لدى فئات كثيرة من المجتمع.

١.. ان الشريعة الإسلامية الغراء، على اعتبارها عقيدة وشريعة ومنهاج حياة. وبالتالي هي الركيزة الأساسية التي تحكم الاستراتيجية المتبعة لمكافحة الفساد. حيث تعتبر كل عمل به استغلال أو انحراف بواجبات

الوظيفة العامة أو الخاصة ويعد خروج على المسار الشرعي والقانوني فساد. وبالتالي يستوجب العقاب في الدنيا والأخرة.

٢.. إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته؛ وذلك لأن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع.

٣.. ان الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى ضعف الاستثمار وتهريب الأموال إلى الخارج في الوقت الذي كان المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية وتنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل والقضاء على الفقر والبطالة.

٤.. نستنتج بانه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف سلطنة عُمان في إطار مكافحة الفساد، من خلال ما أوجدته من آليات قانونية ومؤسساتية لمواجهة الفساد إلا أن الواقع يدل على عدم نجاح هذه الاستراتيجية وعدم فعاليتها.

٥.. يعود سبب عدم نجاح استراتيجية مكافحة الفساد المالي والإداري في سلطنة عُمان إلى تغييب تفعيل قوانين المحاسبة والمسائلة وعدم استقلالية مؤسسات مكافحة الفساد وتقييد صلاحياتها.

٦.. انه لا بد من تعزيز مفاهيم معينة مثل المحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة والتي تعد عناصر أساسية في استراتيجية مكافحة الفساد كالمحاسبة من خلال إخضاع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة والمحاسبة القانونية والإدارية والاخلاقية عن نتائج أعمالهم سواء بالنسبة للموظفين أمام رؤسائهم الإداريين أو بالنسبة للوزراء أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على السلطة التنفيذية.

٧.. الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري والمالي والحد منه هي أول استراتيجية تبدأ بها الخطة الشاملة لمكافحة الفساد، فتأتي بعد تنفيذها بقية الاستراتيجيات الأخرى، التي يتوقف نجاح جميعها على نجاح استراتيجية العلاقات العامة.

٨.. الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري والمالي؛ فقد طبقت المملكة استراتيجية وطنية لتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤م بهدف مكافحة الفساد بجميع صوره وأنواعه، ولقد تضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تتفق مع المعايير والممارسات الدولية ونصت على انشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد والتي تم انشاءها واقعياً بأمر ملكي.

التوصيات

١. . ضرورة إيجاد إرادة سياسية قوية وصادقة في مكافحة الفساد من طرف الدولة وترسيخ التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الفساد في جميع أشكاله. ووضع استراتيجية عامة وشاملة يُشارك فيها الجميع تقوم على أسس دستورية وقانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وجماهيرية.

٢. . ضرورة تأسيس هيئة أو جهاز خاص بمكافحة الفساد المالي والإداري، يتكون من شخصيات ذات مصداقية ونزاهة، وإعطاءه الاستقلالية التامة ومنحه الصلاحيات الكاملة في إجراء التحقيقات واتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات مدروسة وتطبيق المفهوم الحقيقي للرقابة على المال العام.

٣. . إقامة المؤتمرات والندوات وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بمكافحة وباء الفساد الإداري والمالي، ووضع التوصيات والقرارات موضع التنفيذ، لاسيما أن مواجهة هذا المد الهائل من الفساد يكون عبر الارتقاء بثقافة قيم إنسانية سليمة ترتكز على تحمل جماعي للمسؤولية.

٤. . نشر الثقافة والتوعية لدى أفراد المجتمع بحرمة المال العام والفساد بكافة أنواعه وصوره وبمدى خطورته على المجتمع واثاره الضارة؛ وذلك من خلال الخطب في المساجد والمنابر أو عبر المناهج المدرسية والجامعية، وذلك من خلال تنمية وتعزيز الوازع الديني لدى عموم المواطنين والمقيمين للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عبر كافة وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

٥. . انشاء مواقع الكترونية للأجهزة الحكومية وخاصة الخدمية منها؛ بحيث تكون متاحة لكافة أفراد المجتمع لضمان تقديم أفضل الخدمات ولتقييم تلك المؤسسات والأجهزة الحكومية ولإبداء المرئيات والمقترحات والملاحظات ولتبسيط الإجراءات بكل سهولة وشفافية وعدم البيروقراطية في الإجراءات لتقديم الخدمات.

٦. . التعاون مع المؤسسات التعليمية وغيرها، أو مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد لتوجيه علماء وطلبة القانون والإدارة والباحثين ممن لديهم سعة إطلاع في العلوم الشرعية إلى إجراء مزيد من البحوث والدراسات التي تبين دور الشريعة الإسلامية في الحد من هذه الآفة الخطيرة وتجنب آثارها المدمرة.

٧. . تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة والمساواة امام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار وعدم منح حصانة لمثل هؤلاء على حساب المجتمع ورفع شعار لا حصانة لفاسد.

٨. . رفع الحد الأدنى للمرتبات والأجور لجميع الموظفين والعاملين لضمان عدم انجرارهم لمزالق الفساد بسبب عدم سد حاجاتهم الأساسية أو عدم تمتعهم بالرفاهية من تلك المرتبات.

٩. . تبسيط الإجراءات والروتين المعقد المتبع في دوائر الدولة ومؤسساتها. وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية في تقديم الخدمات وتقليل اتصال الموظفين بطالبي الخدمة من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية وصولاً إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية.

١٠.. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد كالإفصاح عن الذمم المالية وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح وحوكمة الشركات وتشديد العقوبات والأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون الجزاء العُماني.

١١.. الاهتمام المباشر باختيار القيادات الإدارية من خلال اعتماد معايير دقيقة كالكفاءة والمهنية مما يساعد على تعزيز الشفافية في العمل. وتتجسد هذه المعايير في الكفاءة والنزاهة في الاختيار والتعيين وتداول الوظيفة ولتحقيق الإطار اللازم لتنظيم ذلك يتطلب إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية بسلطنة عُمان وتعديله بما يحقق وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومحاولة انجاز مشروع الحكومة الالكترونية، والتركيز على معيار الشفافية في الأداء مع تبسيط إجراءات انهاء المعاملات وترشيق حلقاته، وتحديد مهل محددة لإنجاز المعاملات، وتطبيق فعلي لمدونات قواعد سلوك الموظفين.

١٢.. إعادة النظر بالقوانين والمؤسسات والآليات المختصة بمعالجة أمور الفساد بكل أنماطه في الدولة على نحو يجعلها أكثر فاعلية واستجابة للمتغيرات والتطورات التي يعتمدها المفسدون في تغطية أنشطتهم وأساليبهم الإجرامية ومن ذلك:

أ. اعتماد اختيار رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالانتخاب لمدة (٤) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، من بين أفضل القضاة أو المختصين بالقانون والمشهود لهم بالنزاهة والخبرة والكفاءة والاستقلالية من قبل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ونقابة المحامين. على أن يتابع مجلس الشورى عمل رئيس الجهاز ومسائلته حسب الضوابط المتبعة في مساءلة الوزراء.

ب. فك ارتباط دائرة التدقيق الداخلي ضمن كل وزارة من الوزارات والمؤسسات الحكومية، وجعله مرتبطا بجهاز الرقابة مباشرة على ان يتم اختيار الموظف بالجهاز وفق سياقات تتوخى اعلى درجات النزاهة

والاستقلالية والكفاءة ويخضع بدوره لمتابعة دقيقة ودورية من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة نفسه لضمان قيامه بالمسؤوليات المناطة على عاتقه على أكمل وجه.

ج. انتهاج أسلوب اختراق الشبكات؛ وذلك من خلال استزراع مصدر معلومات موثوق ضمن كل قسم في الدوائر الحكومية سواء أكان مجندا من داخل الدائرة نفسها او يتم تعيينه ويتبع بالارتباط مع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.

د. تخصيص مكافئة مالية لمن يساعد في تشخيص حالات الفساد داخل الدوائر الحكومية سواء من قبل الموظفين أو المراجعين السريين أو العاديين.

هـ. الموافقة واعتماد طلب الحكومة بالتحفظ على الثروات والأموال المشبوهة في بلدان العالم الأعضاء في البنك الدولي حتى يتم التحقيق ومعرفة مصادر وكيفية الحصول على مثل تلك الثروات.

و. العمل بمبدأ الشفافية من خلال كشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء بحق المفسدين وإعلانها للراي العام.

ز. تكريس استقلالية السلطة القضائية في قراراتها فيما يتخذ بحق المفسدين مهما كانت درجة وظائفهم السياسية والإدارية دون تدخل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ح. تقديم العون والدعم من هيئة الأمم المتحدة للمنظمات الغير حكومية والمختصة بمكافحة الفساد وخصوصاً منظمة الشفافية الدولية، على أن يشتمل ذلك الدعم المساهمة في ميزانية المنظمة حتى تؤدي هدفها على الوجه المطلوب ودون تأثير.

١٣.. التصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان المعلقة وبروتوكولاتها الاختيارية، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين (رقم. ١٨٩)، ونظام روما الأساسي. وسحب جميع التحفظات على المعاهدات المصادق عليها، والتأكد من أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لها الأسبقية في حالة وجود أي تعارض مع التشريعات الداخلية الوطنية المحلية.

١٤.. التوصية على امتثال اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بشكل كامل لمبادئ باريس من خلال تعديل قانون عام ٢٠٠٨م بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان الاستقلال التام عن السلطة التنفيذية.

١٥.. تعديل قانون الجنسية في سلطنة عُمان لضمان عدم تجريد مواطني سلطنة عُمان من جنسيتهم، والتأكد من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعديل قانون الجنسية لتمكين المرأة من نقل الجنسية إلى أطفالها وزوجها دون شروط أو قيود، على قدم المساواة مع الرجل، وفقاً للمعايير الدولية.

١٦.. إلغاء نظام التوظيف الحالي واستبداله بنظام تصاريح الإقامة لجميع العمال الأجانب الذي يسمح للعمال بالحصول على عمل جديد دون إذن من أصحاب العمل الحاليين. وتعديل قانون العمل لضمان حصول عاملات المنازل على حماية كاملة ومتساوية مع العمال الآخرين. وضمان تنفيذ حظر حجز جوازات سفر العمال المهاجرين وتطبيق عقوبات محددة في حال عدم الامتثال. وإنفاذ حق العمال المهاجرين في تقديم شكاوى جنائية إلى السلطات المختصة وضمان حصول هؤلاء العمال المهاجرين على كل الحماية اللازمة.

١٧.. التأكيد على عدم جواز الجمع بين الوظيفة الحكومية والوظيفة الخاصة أوالتجارة ، بما في ذلك الشركات المسجلة بأسماء الأقارب لغاية الدرجة الثالثة.

١٨.. تعديل قانون الجزاء العُماني، لضمان أن تكون أحكام القانون واضحة ومحددة، وكذلك تتماشى مع المعايير الدولية بشأن الحق في حرية التعبير عن الرأي. وكذلك تعديل قانون تنظيم الاتصالات لعام ٢٠٠٢م وقانون مكافحة تقنية المعلومات لعام ٢٠١١م لتتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك وتعديل أحكام قانون الجزاء العُماني التي تقيد الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات الذي يتعارض مع المعايير الدولية. وتحديث عملية التسجيل للجمعيات لإزالة الإجراءات المرهقة والتأكد من أن الجمعيات الجديدة يمكن أن تُشكّل، بغض النظر عن أي أهداف متداخلة.

الخلاصة

إن جميع النتائج والتوصيات كانت تدور حول الفساد الإداري والمالي وحقوق الإنسان، حيث أن العلاقة بينهما وطيدة فمتى ما وجد الفساد وجدت انتهاكات لحقوق وحريات الإنسان ومتى ما تقلص الفساد في الدولة تقلصت تلك الانتهاكات بشكل واضح، فقد عملت النتائج والتوصيات دوراً مهما في علاج مشكلات وإيجاد الحلول لها وطرح مقترحات مما يساعد على نهوض الأمة الإسلامية من كبوتها واستعادة مكانتها ونشاطها من بعد تفرقها وتمزقها.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة فإنني لا أدعي الكمال فيما جاء فيها بل لا شك يعتريها النقص الغير مقصود؛ وذلك لأن الكمال لله سبحانه وتعالى وحده، وما كتبته إن أصبت فيه فذلك الحق؛ فهو من عند الله، وإن لم أوفق؛ فمن تقصير وحدي، وقد اعتذر عنا جميعاً القاضي عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الاصفهاني عندما قال (إني رأيت أن لا يكتب إنسان في يومه إلا قال في غده لو غير كذا لكان

أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا يعتبر من أهم وأعظم الدروس والعبر والحكم، وهو دليل على ورود النقص على جملة البشر).

وما توفيقي إلا بالله؛ عليه توكلت، وإليه أنيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وما توفيقي إلا بالله؛ عليه توكلت، وإليه أنيب.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA